التشتت الصناعي والتنمية المستدامة للصناعة في العراق
(محافظة القادسية انموذجا)

أ.د. عمران بندر مراد
جامعة بغداد/كليه التربية ابن رشد للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

الملخص:

يعدُّ التشتت الصناعي أحد الانماط الاقليمية للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية والتي يتم اعتمادها في عملية التنمية الصناعية خاصة في المناطق الفقيرة وهذا ما ظهر في هذه الدراسة ، إذ تم توزيع الكثير من المؤسسات الصناعية جغرافيا في المناطق الوسط والجنوبية من العراق عبر فترات زمنية منذ تأسيس مجلس العمار ١٩٥٠ وحتى أخر خطة خمسية اقتصادية شاملة نفذت في العراق ١٩٨١-١٩٨٦ والتي لم يتم اكمال تنفيذها بسبب الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٠ والتي طالت ٨ سنوات والتي انتهت في ٨ آب ١٩٨٨ . وقد استطاعت الخطط الاقتصادية الخمسية المتعاقبة من التنمية الاقتصادية فيها توسيع النشاط الصناعي فيها ولتوفير فرص العمل للآلاف من الايدي العاملة ويتضح ذلك من دراسة محافظة القادسية كأنموذج والتي كانت تعتمد على النشاط الزراعي كمورد اقتصادي مما أدى الى هجرة معظم الايدي العاملة الى داخل وخارج العراق مما حدى بالجهات المسؤولة في الحكومات السابقة باتباع السياسات التخطيطية التنموية وتنفيذ العشرات من المشاريع الصناعية في الخطة الخمسية ١٩٧٠-١٩٧٤ وما تلاها من انشاء العديد من المؤسسات الصناعية الكبيرة وتوزيعها جغرافياً بين مدن المحافظة ومنها معمل الصناعات المطاطية (اطارات الديوانية) ومعمل النسيج القطني ومعمل آليات في مدينة الديوانية فضلاً عن معملين للطابوق الحديث في كل من الدغارة والشامية اضافة الى دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية للمحافظة .

المقدمة:

لاشك ان للنشاط الصناعي احد ابرز النشاطات الاقتصادية في جميع المجتمعات المختلفة في العالم لما له من دور كبير في تطوير وتنمية البلدان اقتصادياً واجتماعياً ,وكذلك يعد من افضل النشاطات الاقتصادية في مجال التنمية المستدامة في حالة الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمواد الخام التي تدخل كمستلزمات للإنتاج الصناعي ومواكبة التطورات التكنلوجية للآلات والمكائن الصناعية مما يكون رافداً تنموياً للأجيال القادمة من القوى العاملة لتوفير فرص العمل لهم ومما يوفر قيمة مضافة وتنوع اقتصادي للبلدان .ولظاهرة التشتت الصناعي وهي احدى الانماط الإقليمية للتوزيع الجغرافي للصناعة وهي عكس التركز الصناعي دور مهما في هذا المجال وهذا ما سوف نتعرف عليه في الفقرات التالية من هذا البحث .

مشكلة البحث:

إنَّ لكلِّ بحث علمي يثار فيها مشكلة على صيغة سؤال او عدة تساؤلات لغرض الوصول الى الاجابة العلمية الدقيقة لموضوع البحث لهذا يتصدى البحث الى السؤال التالي: (ما هو اثر واهمية التشتت الصناعي في عملية التنمية الصناعية في العراق)، وهناك سؤال ثانٍ: (هل للتشتت الصناعي دوراً مؤثراً في التنمية الصناعية في محافظة القادسية ومن ثم تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية).

فرضية البحث:

إنَّ للتخطيط التنموي للنشاط الصناعي واتباع ظاهرة التشتت الصناعي في عملية التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية ووفقاً للخطط التنموية الخمسية للحكومات السابقة، مما اسهم في تشتيت هذه المشاريع الصناعية نحو محافظات العراق المختلفة وخاصة الاحادية الاقتصاد او الفقيرة والتي تعاني من حركة وهجرة السكان وخاصة من القوى العاملة ومنها محافظة القادسية اذ ساهمت المشاريع الصناعية وخاصة الكبيرة في تنويع اقتصاديات المحافظة وكذلك توفير فرص العمل للآلاف من الايدي العاملة في المحافظة مما سوف يسهم في تنمية صناعية مستدامة للأجيال القادمة في حالة اعادة تأهيل وتطوير المؤسسات الصناعية في هذه المحافظة وبقية محافظات العراق الاخرى.

اهداف البحث:

- يهدف البحث في بيان اهمية ظاهرة التشتت الصناعي في التنمية الصناعية في عموم محافظات العراق .
- استعراض دور الخطط التنموية الخمسية الشاملة وخاصة ما يتعلق بالخطط الصناعية في الاعتماد على ظاهرة التشتت في توزيع المشاريع الصناعية لمحافظات العراق المختلفة .
- كما يهدف البحث استعراض دور التشتت الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة القادسية ومن ثم تنويع اقتصادياتها واستقرار حركة القوى العاملة فيها .

حدود الدراسة :

يتركز موضوع البحث في البعد المكاني بعض من محافظات العراق والتي تم تشتيت المشاريع الصناعية فيها وفقاً لخطط التنمية الخمسية التي اجريت منذ الخطة الاولى من قبل مجلس الاعمار وكذلك محافظة القادسية كدراسة حالة اما البعد الزماني فتمثل منذ قيام مجلس الاعمار عام 1950والذي تبنى اول الخطط التنموية الخمسية الاقتصادية الخمسية الشاملة وحتى الخطة التنموية الخمسية لعام 1986-1981بالنسبة لعموم العراق وبالنسبة لمحافظة القادسية حتى عام 2012

إنَّ مسوغات اختيار محافظة القادسية كدراسة حالة هي:

- تعد محافظة القادسية من المحافظات الفقيرة في العراق، وتتميز بأحادية الاقتصاد، اذ تعتمد على النشاط الزراعي قبل التوجه نحوها بإقامة المشاريع الصناعية .
- وتتميز بانها من المحافظات الطاردة للسكان، ولاسيما بالنسبة للقوى العاملة لعدم توفر فرص العمل لإعالة سكان المحافظة .
- لقد تم انشاء مشاريع صناعية كبيرة الحجم عائدة للقطاع العام حيث وفرت فرص عمل للألاف من الايدي العاملة، مما اسهم في استقرار حركة السكان، ومن ثم تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المحافظة .

منهجية البحث:

سوف يتركز موضوع البحث دراسة وتحليل الموضوعات الآتية:

اولاً :مفهوم واهمية التشتت الصناعي والعوامل المؤثرة فيها.

ثانياً :الخطط التنموية الخمسية الاقتصادية والتشتت الصناعي.

ثالثاً :التشتت الصناعي وتنمية محافظة القادسية (دراسة حالة)

اولاً/ مفهوم واهمية التشتت الصناعي والعوامل المؤثرة فيها:

يعدُّ التشتت الصناعي (Industrial dispersion) احد الانماط الاقليمية في التوزيع الجغرافي للصناعة وهو معاكس لظاهرة التركز الصناعيّ (Industrial concentration) ويعني هنا توزيعاً جغرافياً (Geographical distribution) للمؤسسات الصناعية في اقاليم ومناطق متعددة، وان عملية التصنيع تتطلب جهوداً واستثمارات كبيرة والتوجه لتصنيع كل منطقة من مناطق البلد يؤدي الى بعثرة الجهود والاستثمارات , وان مفهوم اقتصاديات التشتت الصناعي يتضمن كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تشجيع الصناعة واستقطاب النشاطات الاقتصادية للتوطن في مناطق معينة دون غيرها وكذلك تلك المتغيرات التي تدفع بالصناعة نحو التشتت والانتقال من مراكز الاستقطاب نحو الأطراف، هذه الالية في الجذب او التشتت تتوفق على مجموعة من الوفورات الخارجية في مواقع معينة ومجموعة من الوفورات الداخلية يتحكم فيها وبمديات تأثيرها حجم الانتاج في هذه المنشاة او تلك، هذه الوفورات بقدر ما تساهم في جذب المشاريع الصناعية فأنها ايضا تعمل على تشتت هذه المشاريع [1] .

وفقاً للبعد التاريخي فان ظاهرة التشتت الصناعي تم اعتمادها والعمل بها في معظم الدول الصناعية الكبرى، وقد ظهرت هذه الظاهرة وفقاً لتجارب عالمية في فرنسا خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي بفعل سياسة الدولة خاصة بعد الخسائر التي تكبدتها فرنسا جراء تركز المنشاة الصناعية العسكرية في مناطق معينة في اثناء الحرب العالمية الاولى مما دعي في عام 1955

اعتماد ظاهرة التشتت الصناعيّ، اذ شملت فضلًا عن المؤسسات الصناعية العسكرية كذلك المؤسسات المدنية ومنها الصناعية والخدمات الادارية والثقافية والاجتماعية [2].

عوامل التشتت الصناعيّ:

هنالك عوامل متعددة اسهمت في توسع ظاهرة التشتت الصناعي ومنها ما يأتي:

• من العوامل التي شجعت على عملية التشتت الصناعي هو الوصول الى ما يعبر عنه بالاقتصاديات في ظاهرة التركز الصناعيّ، مما يجعل الأنشطة الصناعية الحديثة تبحث عن مكان آخر مناسب لها في عملية الاستثمار.

• إنَّ لارتفاع قيمة اسعار الارض في مناطق التركز الصناعي بسبب ارتفاع الطلب عليها تؤدي الى توجه النشاطات الصناعية الى مناطق اخرى يكون فيها سعر الارض منخفضاً كمناطق ضواحي المدن

• للعوامل الاستراتيجية والامنية دور مؤثر في تشتيت الصناعة كما حصل في تجارب معينة من العالم كما في مثالنا السابق عن فرنسا وحتى المناطق الصناعية في العراق كما في البصرة والتي تأثرت منشاتها الصناعية جراء الحروب التي حصلت كما في الحرب العراقية الايرانية حرب الخليج الثانية بقيادة الويات المتحدة الامريكية ومن ثم الاحتلال الامريكيّ.

• إنّ استغلال الموارد البشرية والمادية المحدودة المنتشرة في المستوطنات البشرية ومناطق الاقاليم الاخرى,يشجع على قيام صناعات بأحجام معينة هناك.

• هنالك مميزات لبعض الصناعات التي تجعلها بصورة منفردة وخاصة المرتبطة بموادها الاولية فضلًا عن العامل التقني ومستوى التنظيم.

• إنَّ الصناعة الريفية، إذ انتشارها بالقرب من موادها الاولية الزراعية التي تفرض انماطاً من التوطن الصناعي واحجام معينة من هذا التوطن الذي يتميز في غالبيته بالصناعات الصغيرة.

• إقامة مشاريع صناعية في الاقاليم الاقل تطوراً والمكتظة بالسكان لمنع الهجرة العفوية والحفاظ على التوازن السكانيّ والانتاجيّ بين الاقاليم كأحد اهم اهداف التخطيط الاقليميّ (Regional Planning) والتوزيع الجغرافي للصناعة (Geographical distribution for industry) لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية.[3] لذا تعدُّ هذه العوامل السبعة من العوامل المؤثرة في الاعتماد على ظاهرة التشتت الصناعي في عملية التنمية الصناعية لأي بلد ويعد العامل السابع العامل المؤثر المشاريع الصناعية في العراق وتوزيعها جغرافياً نحو المحافظات الفقيرة والتي تعاني من فقر اقتصادي وهجرة سكانية للقوى العاملة لعدم توفر فرص العمل فيها وهذا ما سيتم التطرق اليه في الفقرة الآتية:

ثانياً/ الخطط التنموية الخمسية الاقتصادية والتشتت الصناعيّ:

لاشك أن لتأسيس مجلس الاعمار سنة 1950في عهد النظام الملكي وهي اعلى هيئة تخطيطية في العراق الدور الكبير في عملية التنمية الاقتصادية بشكك عام وللتنمية الصناعية بشكل خاص، إذ وضعت خطه تنموية خمسية اقتصادية شاملة، وقد اعتمدت على مبدأ التشتت الصناعي في عملية توزيع مشاريعها الصناعية المخططة وسوف يتم التطرق على المشاريع الصناعية فقاً لكل خطة تنموية:

• الخطة التنموية الخمسية:-(1957-1953) إذ بلغت المبالغ المخصصة لقطاع الصناعة (48,19) مليون دينار وبنسبة (16%) من اجمالي التخصيصات وقد تم انجاز عدد من المعامل ومنها معمل النسيج الصوفي شهداء الجيش (1953) ومعمل النسيج القطني ومعمل اسمنت الرافدين ومعمل السكر في الموصل ومعمل اسمنت سرجنار في السليمانية ومصفى الدورة في بغداد ومصفى المفتية في البصرة .

وبعد ثورة 14تموز 1958تم الغاء مجلس الاعمار وتأسيس وزارتي التخطيط والصناعة اذ تولى مجلس التخطيط وضع الخطط الاقتصادية للعراق ومنها الخطط التنموية الآتية:

• الخطة التنموية (1961-1959) والذي بلغ استثماراتها (370,4) مليون دينار كان نصيب الصناعة (38,3) مليون دينار وبنسبة (10%) من مجموع التخصيصات والتي تم اكمال المشاريع الصناعية التي اقرها مجلس الاعمار وانجز في هذه الفترة ثلاثة معامل اسمنت الهندية والسماوة وحمام العليل في الموصل ومعمل البان ابي غريب.

• الخطة التنموية (1965-1961)فقد بلغت تخصيصاتها المالية (556,3)مليون دينار كان نصيب الصناعة (166,8)ملون دينار انجز منها الكثير من المشاريع الصناعية منها معمل تعليب كربلاء ومعمل الخياطة بغداد)الوزيرية (ومعمل الحياكة في الكوت ومعمل سكاير السليمانية وامتازت هذه الفترة بتصاعد نشاط القطاع الخاص وذلك لتشريع الدولة لقانون التنمية الصناعية رقم (31)لسنة (1960)والذي فرض نظام الاجازة لتأسيس و توسيع المؤسسات الصناعية .

• الخطة التنموية -: (1969-1965)اذ ازدادت نصيب النشاط الصناعي من التخصيصات المالية بنحو (187,2)مليون دينار بنسبة (53,5%)من مجموع تخصيصات هذه الخطة من ابرز المشاريع الصناعية التي انجزت في هذه الفترة معمل الحرير الصناعي في قضاء الهندية في محافظة كربلاء ومعمل النسيج القطني في الكوت ومعمل الآلات والمعدات الزراعية في الاسكندرية ومعمل الادوية في سامراء ومعمل الصناعات الكهربائية في الوزيرية ومعمل الدراجات العراقية في المحمودية ومعمل البطاريات العراقية ومعمل طابوق الكوت .

• الخطة التنموية -: (1974 – 1970) تعد هذه الفترة من ابرز السنوات التنموية في العراق وخاصة بعد تأميم الثروات النفطية في (1972-6-1)اذ بلغ اجمال التخصيصات المالية للخطة التنموية (3008) مليون دينار كان نسبة النشاط الصناعي من هذه التخصيصات (27,9%) بنحو (839) مليون دينار وقد انجز في هذه الفترة عدد من المشاريع الصناعية ومنها معمل زجاج الرمادي ومعمل الاسمدة الكيماوية ومصفى بترول اضافة الى مجمع البتروكيميائية في البصرة ومعمل النسيج الناعم في الحلة ومعمل مستخلص عرق السوس في العزيزية ومعملين لصناعة التعليب احدهما في النعمانية والاخر في بعقوبة معمل النسيج الحرير في دهوك ومعمل صناعة الورق في البصرة ومصنعين للزيوت النباتية في كل من ميسان وبيجي .

• الخطة التنموية -: (1980-1976)بلغ اجمالي التخصيصات المالية بحدود (15193,9) مليون دينار كان نسبة القطاع الصناعي (37%)اذ بلغ (4490)مليون دينار وقد تم انجاز ثلاثة معامل كبيرة تخص صناعة المنسوجات وهي معمل النسيج القطني في الديوانية ومعمل النسيج الصوفي في كل من ذي قار واربيل ومعمل السكر البنجر في السليمانية ومعامل اسمنت في كل من الكوفة والفلوجة و كبيسة والقائم وكركوك والنجف ومعمل الحديد والصلب في البصرة ومعمل صناعة الالمنيوم في ذي قار ومعمل اطارات الديوانيه معمل المعدات المعدنية لصناعة اسطوانات الغاز في واسط ومعمل البان الديوانية [5] .

• الخطة التنموية -: (1985-1981)بالرغم من حدوث الحرب العراقية الايرانية منذ (1980) مما يلاحظ على هذه الخطة ان المبلغ المخصصة للاستثمارات كانت موزعة على السنوات التي احتوائها الفترة الزمنية لإنجاز الخطة فكانت مخصصات سنة (6743) (1981)مليون دينار كان نصيب القطاع الصناعي منها (23,1%)وفي سنة (1982)بلغ (7700)مليون دينار وبنسبة (24,8%)لقطاع الصناعة وفي سنة (1983)تم تخصيص (4080) مليون دينار كان نصيب الصناعة وبنسبة . (23%)

تم انجاز عدد من المشاريع الصناعية وخاصة ما تخص الصناعات الانشائية ومنها صناعة الطابوق الحديث في كل من معمل في الصويرة واسط ومعملين في الديوانية وفي ذي قار ومعمل الفني في سامراء وثلاثة معامل اسمنت في كل من المثنى الجديد وكربلاء والفلوجة وبسبب ظروف البلد في حينها ومن ثم زيادة الانفاق على الحرب قد اثرت في اكمال تنفيذ الخطة الاقتصادية مما اثر في انخفاض وتذبذب الانتاج الصناعي الوطني وخاصة في القطاع العام مما حدى بالدولة الى بيع مجموعة كبيرة من المعامل الكبيرة الى القطاع الخاص لسد حاجات البلد ومنها متطلبات ديمومة الحرب فضلاً عن حاجات المجتمع من المستلزمات المعيشة وهذا بسبب السياسة الهوجاء للنظام السابق مما اثر على تدمير اقتصاد البلد واغراقه بالديون الخارجية فضلا عن الحروب التالية

بعد احتلال الكويت والحصار الاقتصادي بحيث لم تجري اية خطط تنموية وكان اخرها احتلال العراق من قبل الامريكان (3003)قد ادت الى عدم استقرار البلد سياسياً واقتصادياً ومن ثم فتح الابواب على مصرعيها بالنسبة للأسواق المحلية للمنتوجات والبضائع الصناعية الاجنبية وبمختلف المناشئ العالمية مما اثر على تدهور الصناعة العراقية وتوقف معظم مؤسساتها الصناعية .

ثالثاً/ التشتت الصناعي وتنمية محافظة القادسية (دراسة حالة):

تعدُّ محافظة القادسية احدى محافظات الفرات الاوسط من العراق والتي تحدها من الشمال محافظتي واسط وبابل ومن الشرق محافظتي ذي قار وواسط ومن الجنوب محافظة المثنى ومن المغرب محافظة النجف وهذا يتضح من الخريطة (1) والتي تشغل مساحة (8153) كم 2وتضم المحافظة اربعة اقضية وهي :

- قضاء الديوانية ويضم النواحي التالية (السنية ,الدغارة ,سومر ,الشافعية)
- قضاء الشامية وتضم النواحي التالية (غماس ,المهناوية)
- قضاء الحمزة ويشمل ناحيتين وهما (السدير والشافية)
- قضاء عفك وله ناحية واحدة وهو البدير وكما يتضح في الخريطة . (2)

خريطه(١)موقع محافظة القادسية من العراق

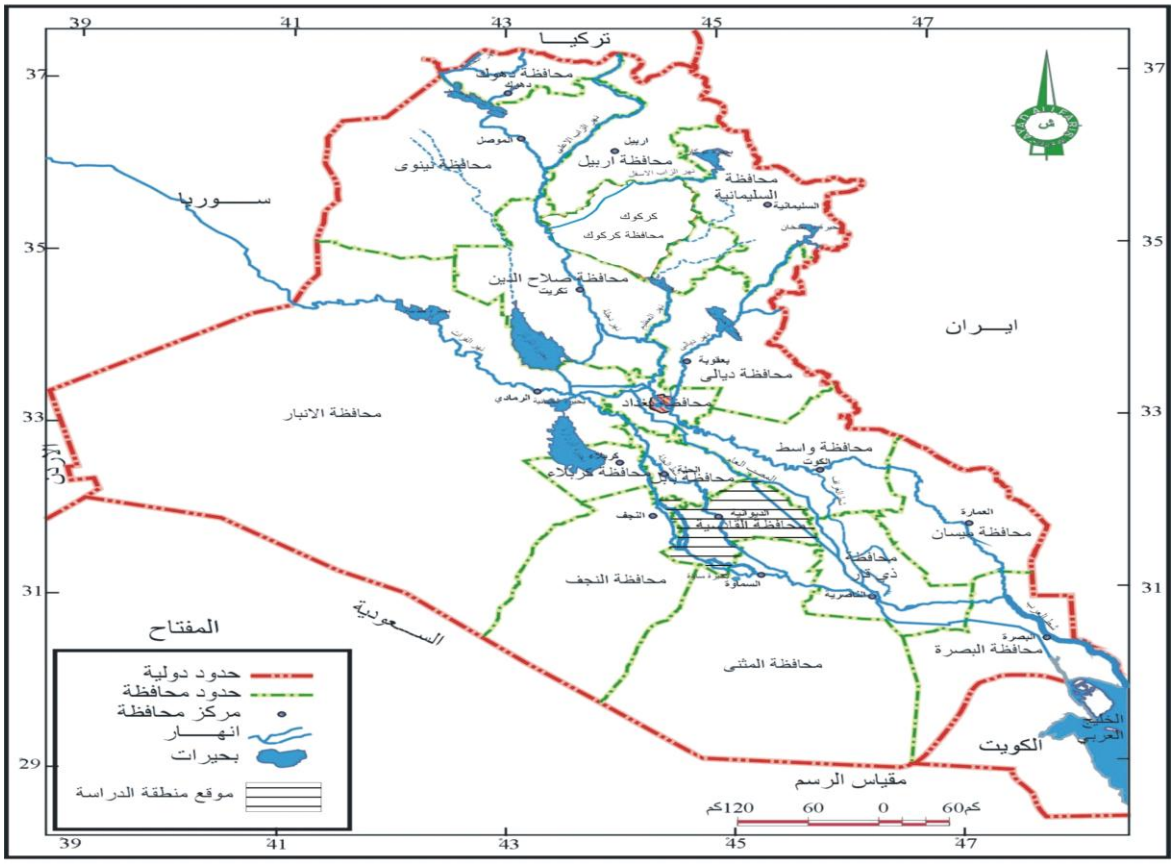

المصدر : الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، مقياس 1/ 1000000 ، لسنة 1999 .

خريطه(٢) التقسيم الاداري لمحافظة القادسية

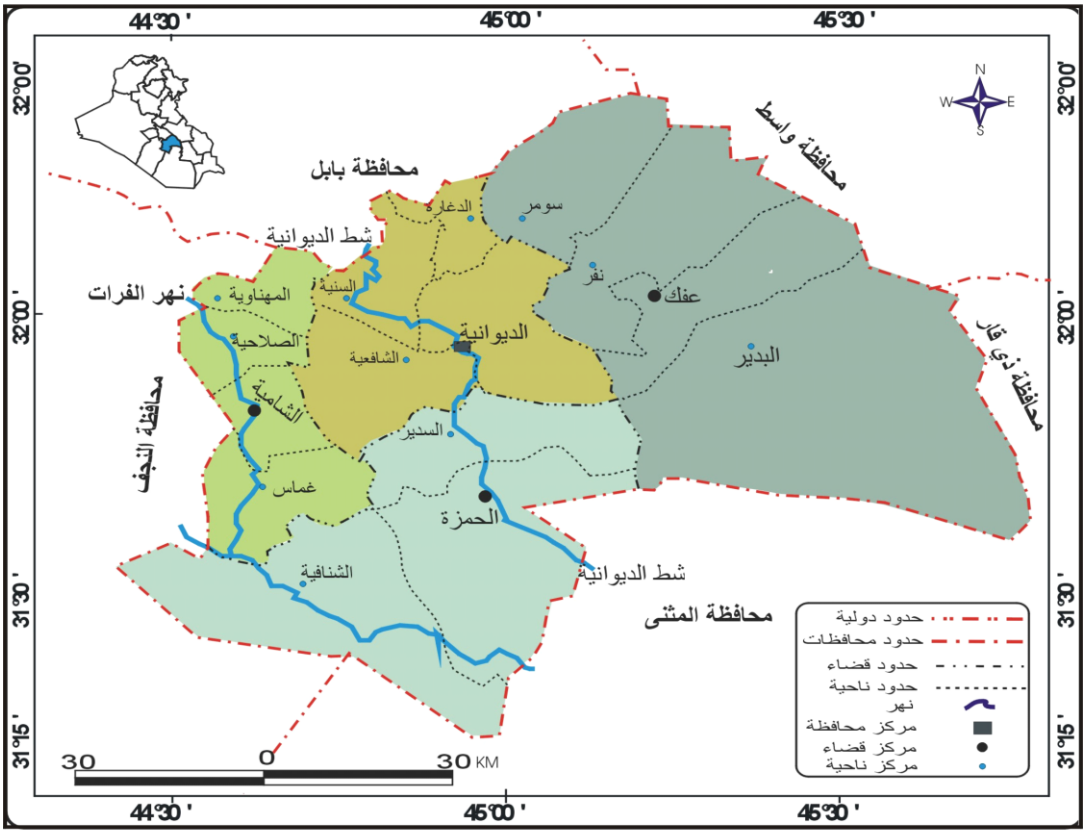

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٢

• البنية الصناعية وتوزيعها الجغرافي في محافظة القادسية :على ما انجز من المشاريع الصناعية وفقا للخطط التنموية الخمسية للحكومات السابقة ,اذ تنوعت القطاعات الصناعية فيها فهنالك مؤسسات صناعية تابعة للقطاع العام واخرى عائدة للقطاع الخاص وسوف يتم توضيحها لاحقاً وهذا ما يتضح في الجدول (1)والخريطة (3)والشكل . (1)

جدول (1)

البنية الصناعية الكبيرة والمتوسطة في محافظة القادسية لعام 2012

ت	القطاع الصناعي	عدد المعامل	%	عدد العاملين	%
1	الغذائية	6	15,8	700	14,3
2	النسيجية والخياطة	2	5,3	1964	40,0
3	الكيمياوية	1	2,6	1052	21,4
4	الانشائية	28	73,7	1150	243,
5	المعدنية	1	2,6	43	0,9
-	المجموع	38	100	4909	100

عمل الباحث :اعتماداً على دائرة احصاء القادسية، بيانات غير منشورة .

ويلحظ من الجدول (1) أنَّ الصناعات الانشائية جاءت بالترتيب الاول في عدد المعامل الصناعية وبنسبة (73,7%) من مجموع المعامل الكبيرة والمتوسطة في المحافظة، في حين

جاءت الصناعات النسيجية والخياطة بالمرتبة الاولى في عدد العاملين والتي شكلت (40%) من مجموع العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة .ويعد التعرف على البنية الصناعية لا بُدَّ من اجراء توزيعاً جغرافياً لهذه الصناعات وبنية كل قطاع صناعي وفقاً للوحدات الادارية للمحافظة.

- قطاع الصناعات الغذائية: يتضمن هذا القطاع عدد من فروع الصناعات الغذائية وكما يتضح في الجدول (2).

جدول (2)

البنية الصناعية لقطاع الصناعات الغذائية الكبيرة في محافظة القادسية ومواقعها الجغرافية

ت	نوع الصناعة	نوع القطاع	عدد المؤسسات الصناعية	%	عدد العاملين	%	الموقع الجغرافي
1	صناعة الالبان	عام	1	16,7	320	45,7	السنية
2	طحن الحبوب	خاص	3	50	138	19,7	الصناعي ديوانية الحي
3	كبس التمور	عام	1	16,7	80	11,4	الشامية
4	العلف الحيواني	خاص	1	16,6	162	123,2	الشافعية
-	المجموع	-	6	100	700	100	-

عمل الباحث: اعتماداً على دائرة احصاء محافظة القادسية، بيانات غير منشورة .2011

- الصناعات النسيجية والخياطة –:ويتمثل هذا القطاع الصناعي بمعمل الغزل والنسيج القطني في الديوانية والذي يعد اكبر المعامل على مستوى المحافظة والذي باشر في العمل في سنة 1979ويقع في ناحية الشافعية التابعة في قضاء الديوانية على الضفة اليسرى في شط الديوانية ويبعد عن مركز القضاء 4)كم (جنوباً وينتج المعمل الاقمشة القطنية والغزول وبطاقة تصميمية تبلغ (42,950)مليون متر طولي من الاقمشة و (350)طن من الغزول القطني سنوياً وكذلك هنالك معمل خياطة البدلات ويقع في مركز قضاء عفك ويقوم بإنتاج بدلات العمل وعلى ثلاثة انوع –:
- بدلات بقطعة واحدة
- بدلة بقطعتين
- بدل متواصلة

٣.الصناعات الكيمياوية –:ويتمثل بالصناعات المطاطية حيث يوجد معمل واحد تابع للقطاع العام وينتج اطارات السيارات والتراكتورات الزراعية والانابيب المطاطية وقد تم انشاء المعمل من قبل تكنا الجيكية وبداء الانتاج سنة (1977)ويقع المعمل من ناحية الشافعية بالقرب من معمل النسيج القطني .

- الصناعات الانشائية :ويشمل هذا القطاع على ثلاثة فروع صناعية وكما يتضح من الجدول (3)والخريطة (3)

جدول (3)

البنية الصناعية لقطاع الصناعات الانائية في محافظة القادسية

ت	نوع القطاع	الفرع الصناعي	عدد المعامل	%	عدد العاملين	%	الموقع الجغرافي
1	صناعة الطابوق	عام	2	7,1	265	23,1	في الدغارة 1 في الشافعية 1
2	صناعة الطابوق	خاص	22	78,6	790	68,7	(*)
3	صناعة الاسفلت	عام	3	10,7	60	5,2	في عفك 2 في الشامية 1
4	صناعة الكاشي والموزائيك	خاص	1	3,6	35	3,0	السنية
-	المجموع	-	28	100	1150	100	-

عمل الباحث :اعتمادا على دائرة احصاء محافظة القادسية ,بيانات غير منشورة.

- الصناعات المعدنية –:تقتصر هذه الصناعة على معمل واحد تابع للقطاع الخاص والمتمثلة بشركة الوركاء والمبردات المحدودة وقد انشئت في عام (1977) يشتغل فيها (43)عامل وتقع الشركة في ناحية السدير التابعة الى قضاء الحمزة وهذا ما يتضح من الخريطة .(3)

خريطه(٣) التوزيع الجغرافي للصناعات في محافظة القادسية

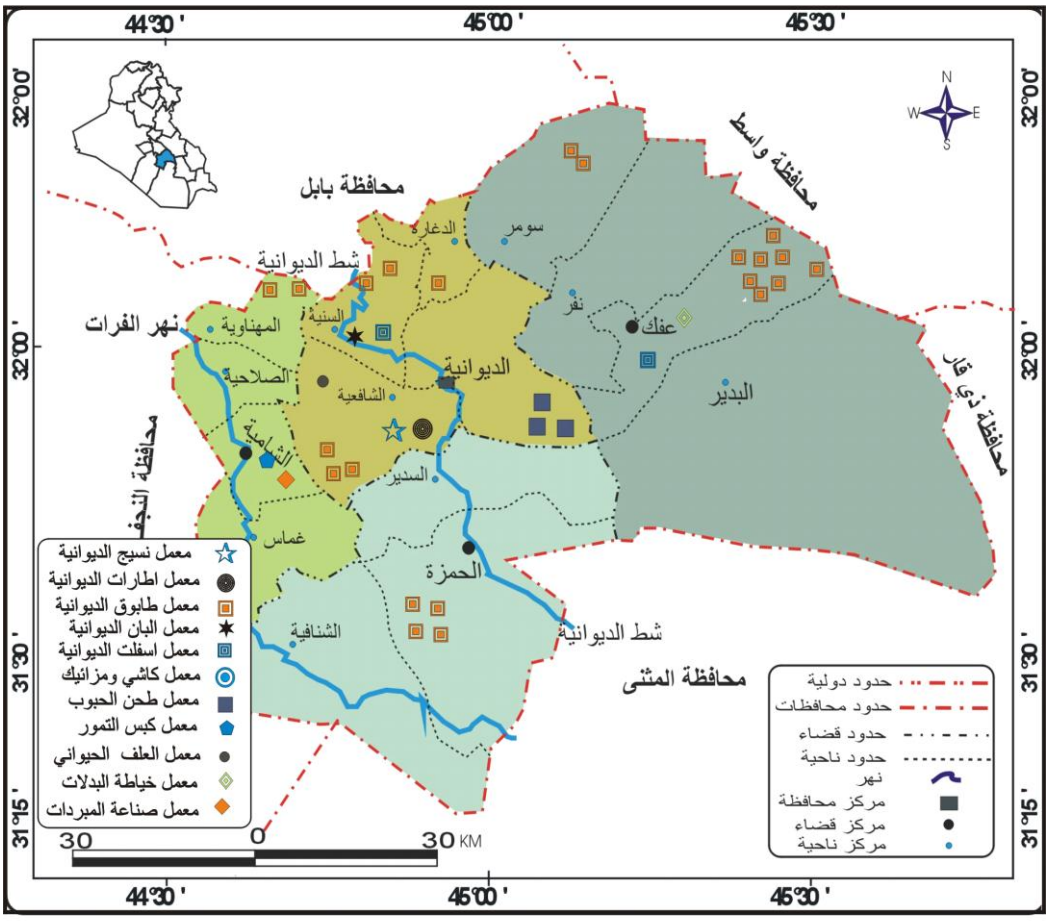

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٢ والدراسة الميدانية

(*) تتوزع معامل الطابوق للقطاع الخاص جغرافياً كالاتي: ثلاثة في ناحية الشافعية وثمانية في عفك واربعة في قضاء الحمزة و ثلاثة في ناحية المهناوية واثنان في ناحية السنية واثنان في ناحية سومر.

٢.التحليل الاحصائي لقياس التشتت الصناعي في محافظة القادسية

لاشك أنَّ اختيار محافظة القادسية لدراسة حالة هو التعرف على التحليل الكمي الاحصائي كجانب تقني للوصول الى الحقيقية العلمية اذ هناك مقايس عديدة للتشتت الصناعي ومن هذه المقاييس ما يأتي: [6]

- التشتت المطلق(مدى التشتت) Rang Disoersion
- الانحراف المتوسط The Mean Deviation
- الانحراف المعياري Standrad Deviation
- معامل الاختلاف Coefficient variation

وعليه؛ سوف يتم التحليل الاحصائي وفقاً لمقياس الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس التشتت الصناعي في محافظة القادسية باتباع الخطوات الاتية:

- ينظم جدول للقيم او المشاهدات ويستخرج وسطها الحسابي .
- تؤخذ الانحرافات عن الوسط الحسابي ثم تربع الانحرافات وتجمع .
- يقسم الناتج على عدد الصناعات ثم يحسب الجذر التربيعي له طبقاً للصيغة الاتية :

$$\text{الانحراف المعياري للتشتت الصناعي} = \sqrt{\frac{\text{د (س - س2)}}{\text{ن}}}$$

جدول (4)

قياس التشتت الصناعي للأيدي العملة في الصناعات التحويلية في محافظة القادسية لعام 2012

ت	الصناعة	عدد العاملين س	عن الوسط الانحراف الحسابي	2)س -مربع الانحرافات(س
1	المعدنية	43	938,8-	881345,4
2	الغذائية	700	281,8 -	79411,2
3	الكيمياوية	1052	70,2 +	4928,0
4	الانشائية	1150	168,2+	28291,2
5	النسيجية والخياطة	1964	982.2+	96471,8
-	المجموع	4909	-	1958692,6

$$\text{الوسط الحسابي } 981,8 = \frac{\text{س}}{\text{ن}} = \frac{4909}{5} =$$

$$\text{الانحراف المعياري } 625,9 = 391738,5 = \frac{1958692,6}{5} =$$

بلغ الانحراف المعياري (625,9) أي أن التشتت الصناعي للأيدي العاملة في الصناعات التحويلية في المحافظة ينحرف انحرافاً شديداً وان امتداد هذا التشتت يعد في هذه الحالة كبيراً اي ان التنمية الصناعية التي شهدتها المحافظة قد ساهمت في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية وباستخدام معامل الاختلاف (Coefficient Variation)والتي تعني ان الانحراف المعياري مقسوما على الوسط الحسابي ثم يضرب الناتج في 100 اي انه يعبر عن الانحراف المعياري في صورة نسبة مئوية من الوسط الحسابي[7] .

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الوسط الحسابي}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٦٢٥.٩}{٩٨١.٨} = ٦٣.٧\%$$

وعلى ضوء هذه النتيجة لمعامل الاختلاف ان التشتت الصناعي في المحافظة كان كبيراً فيما يخص جميع الصناعات التحويلية التي تتميز بها المحافظة.

الاستنتاجات والتوصيات:

على ضوء ما تقدم من تحليل موضوعات البحث نستنتج مما يأتي:

- من اجل تنمية صناعية مستدامة للأجيال المقبلة وتعزيز الموارد الاقتصادية للبلد .ظهر ان الخطط التنموية الاقتصادية الشاملة ومنها ما يخص النشاط الصناعي سوء كانت خطط خمسية او استراتيجية ساهمت في تنمية جميع محافظات العراق وخاصة الفقيرة منها سواء في جنوب ووسط العراق وحتى محافظاته الشمالية، وذلك باعتماد ظاهرة التشتت الصناعي وهي احدى الانماط الاقليمية للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية لتنميتها اقتصاداً ولتوفير فرص العمل للآلاف من الايدي العاملة ومن ثم استقرار حركة السكان في هذه المحافظات والحد من

الهجرات نحو بغداد او المدن التي تتوفر فيها فرص العمل او التوجه نحو خارج العراق خاصة في فترات الحروب التي حصلت او فترة الحصار الاقتصادي .

- وقد ظهرت من دراسة محافظة القادسية كنموذج دراسي يتبين أنها من المحافظات الفقيرة جداً وتعتمد على انشطة محدودة ويشكل النشاط الزراعي المورد الاقتصادي الرئيس للمحافظة مما دعا معظم قواها العاملة من الهجرة داخل العراق او خارجه لعدم توافر فرص العمل الكافية لاستيعابها مما حدى بالجهات المسؤولة في الحكومات السابقة باتباع السياسات التنموية، وتنفيذ العشرات من المشاريع الصناعية خاصة بعد قيام النظام الجمهوري عام (1958) وما تلاه، وكذلك بعد تأميم الثروة النفطية وارتفاع اسعار النفط عام (1973) والتي شهدت الحرب العربية ضد الكيان الصهيوني، واستخدام النفط سلاح في المعركة وانقطاع صادرات النفط العربي للأسواق العالمية، مما زاد من العوائد النفطية المنتجة ومنها العربية، اذ استخدمت هذه الموارد في الخطط التنموية وباتباع التشتت الصناعيّ، أي توزيع جغرافي للمشاريع الصناعية نحو المحافظات الفقيرة، ومنها محافظة القادسية، اذ انشئت فيها مجموعة من الصناعات الكبيرة ومنها معمل الغزل والنسيج القطن والذي وفر فرص عمل في بداية تشغيله سنة 1979اكثر من ثلاثة الاف عامل فضلاً عن معمل اطارات الديوانية الذي وفر فرص عمل لأكثر من (1000)عامل، فضلاً عن هناك مجموعة من المعامل الاخرى التي انشئت كمعمل الالبان ومعامل الطابوق الحكومية اضافة الى معامل العائدة للقطاع الخاص وبالتالي ادت جميعها الى تنمية اقتصادية واجتماعية للمحافظة وهذا ما يؤكده التحليل الاحصائي لقياس التشتت الصناعي والذي ظهر تشتتاً كبيراً وعالياً جداً بلغ حسب الانحراف المعياري (625,9) و (63,7%) حسب معامل الاختلاف.
- تعدُّ مدة تأسيس مجلس الاعمار وهي اعلى هيئة تخطيطية في العراق سنة (1950)هي البداية الفعلية لدور الدولة في عملية تخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية وما تلاها للحكومات السابقة من خلال اتباع خطط التنموية الخمسية وبناء قاعدة صناعية متطورة للبلد .
- للقطاع الخاص الريادة في عملية التنمية الصناعية فان اول مؤسسة صناعية حديثة على الطراز الاوربي انشات كان عائدا للقطاع الخاص وذلك عام(1926)وهو معمل الغزل والنسيج الصوفي في الكاظمية في حين كان دور الدولة في هذه الفترة وحتى سنة (1950)غير مباشر وذلك بإصدار التشريعات والقوانين المشجعة والداعمة للنشاط الصناعي ومن ابرز القوانين التي صدرت في تلك الفترة هو قانون رقم (14) لسنة (1929) الذي يسمى بقانون الاعفاءات الضريبية.

التوصيات:

• ضرورة مواصلة واتباع الخطط التنموية الخمسية او الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة لارتباط جميع الانشطة الاقتصادية فيما بينها فان تطوير وزيادة الانتاج الزراعي سوف ينعكس ايجابيا على النشاط الصناعي وخصوصاً ان ثلث الصناعات التحويلية تعتمد المواد الاولية الزراعية وكذلك ينطبق الحال على الانتاج الصناعي فان تطوره سوف يوفر متطلبات الحياة المدنية المختلفة من زيادة الموارد الاقتصادية وتوفير فرص العمل للأيدي العاملة والحد من ظاهرة البطالة وانعكاساتها على المجتمع .

• يجب الاخذ بنظر الاعتبار ظاهرة التشتت الصناعي في انشاء المشاريع الصناعية المقبلة وتعزيز اقتصاديات محافظات العراق جميعاً خاصة التي لاتزال بحاجة الى تطوير تنموي واقتصادي واجتماعي كما في محافظات الجنوب .

• ضرورة اصدار قوانين وتشريعات تحفيزية وتدعم النشاط الصناعي على شاكله قانون 14)لسنة 1929)والذي يعد من ابرز القوانين التي صدرت في تاريخ العراق الحديث والذي ساهم في تطوير حركة تأسيس المؤسسات الصناعية وبناء قاعدة صناعية للبلد .

المصادر :

١. كامل كاظم الكناني ,الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ,جامعة بغداد , 2005 ,ص . 105

2. H ansan , M,Niles , French Regional Planning , Indiana University , Press , 1988 , P. 54 .

٣. عايد جسام طعمه ,تخطيط المناطق الصناعية في المحافظات كوسيلة لتنظيم استعمالات الارض) دراسة تطبيقية لمحافظتي الانبار وكربلاء (اطروحة دكتوراه مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا –جامعة بغداد ظو غير منشورة , 1999 ,ص . 18

٤. عبد خليل فضيل ,احمد حبيب رسول ,جغرافية العراق الصناعية ,مطبعة جامعة الموصل , 1984 , ص . 19-23

٥. المصدر نفسه ,ص . 43-41

٦. محمد ازهر السماك ,وعباس التميمي ,اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ,دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ,الموصل , 1987 , ص . 266

٧. المصدر نفسه ,ص . 268

٨. دائرة احصاء محافظة القادسية ,بيانات غير منشورة .

Industrial dispersion and sustainable development of the industry in Iraq (AL Qdisaya Province Model)

Assist.Prof. lmran Bondar Murad
University of Baghdad /College of Education-Ibn Rushd

Abstract:

Industrial is one of dispersion patterns on regional geographical distribution of industrial enterprises which are approved in the process of industrial development especially in poor areas and this is what appeared in this study , Of a lot of industrial enterprises distributed geographically in the center and southern regions of Iraq through periods of time since the founding of the council of reconstruction in 1950 and until the last five – year plan comprehensive economic carried out" 1981-1986 and Iraq that have not been implemented to the completion of the Iran-Iraq war in 1980 which affected the 8 years that ended in august 8 , 1988. Economic five-year plans successive of economic development where and expanding industrial activity in order to provide job opportunities for thousands of the workforce has been able to is evident from the study of the province of quinsy as amodel , which was dependent on agricultural as an economic resouree , which led the emigration of most of the manpower into Iraq and outside Iraq possible for those responsible in following the policies of previous governments development plans and implantation of dozens of industrial projects in the five-year plan 1970-1974 and the subsequent establishment of many Almausat undustrial big and geographically distributed among the cities of the province , including the industries plant of rubber (tires diwaniya) and plant of textile and dairy plant in the city of diwaniya aswell as two plats for bricks in each of dagharah and shamiya and in addition to the role of the private sector in the development of industrial province .